



التاريخ : 17 ربيع الأول 1447
الموافق : 9 سبتمبر 2025
الإشارة : 105/2 / 2025/

المحافظ

تعميم رقم (2/رب/رب أ/595/2025)

إلى جميع البنوك المحلية

بشأن الدليل الإرشادي فيما يخص التزامات الإخطار عن عمليات الاشتباه

في غسل الأموال وتمويل الإرهاب

السيد رئيس مجلس الإدارة المحترم

تحية طيبة وبعد،

في نطاق تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وفي إطار التعاون المشترك بين كل من بنك الكويت المركزي ووحدة التحريات المالية الكويتية .

تجدون مرفقاً الدليل الإرشادي بشأن التزامات الإخطار عن عمليات الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتي تم نشره على الموقع الإلكتروني الخاص بوحدة التحريات المالية الكويتية لمراعاة الاسترشاد بما تضمنه الدليل سالف الذكر .

مع أطيب التمنيات ،،،


باسل أحمد الهارون

الدليل الإرشادي للبنوك المحلية فيما يخص التزامات الإخطار عن عمليات الاشتباه
في غسل الأموال و تمويل الإرهاب
سبتمبر 2025

مقدمة

- 1.1 تُعد حماية دولة الكويت من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح أمراً بالغ الأهمية ، نظراً لما تشكله هذه الجرائم من تهديد للاستقرار الاقتصادي والأمني للبلاد ، حيث أنها تدعم الجريمة المنظمة والإرهاب، وتؤثر سلباً على نزاهة النظام المالي، وللبنوك دوراً مهماً في حماية الكويت من هذه الأنواع من الجرائم.
- 2.1 البنوك المشمولة بالتشريع المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 3.1 البنوك مشمولة بالقانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته .
- 4.1 تعرف المادة 1 من القانون رقم 106 لسنة 2013 مفهوم "المؤسسة المالية" على النحو التالي:
"أي شخص يمارس عملاً تجارياً أو أكثر من الأنشطة والعمليات التالية لصالح أحد العملاء أو نيابة عنه على النحو التالي: .."
- 5.1 ثم تقضي المادة 1 من القانون رقم 106 لعام 2013 بإدراج جميع الأنشطة أو العمليات المختلفة التي تعتبر "مؤسسة مالية" عند إجرائها كشركة. وتشمل هذه قبول الودائع والأموال الأخرى المستحقة السداد من الجمهور، بما في ذلك المصارف الخاصة، والإقراض، والتأجير التمويلي، وخدمات تحويل النقد أو القيمة، والضمانات والالتزامات المالية، ومعاملات القطع الأجنبي، وغيرها الكثير.
- 6.1 ما هو غسل الأموال؟
- 7.1 غسل الأموال هو عملية إخفاء مصادر الأصول التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني ، بما في ذلك الأموال ، لجعلها تبدو كما لو كانت تأتي من مصادر مشروعة ، وبالتالي يرتبط غسل الأموال دائماً بجريمة ينتج عنها العائدات تسمى بالجريمة الأصلية ، ويمكن أن تكون مخططات غسل الأموال بسيطة جداً أو معقدة للغاية ، ومن الأمثلة على عمليات غسل الأموال البسيطة تقسيم مبالغ كبيرة من النقود إلى مبالغ أصغر وإيداعها في حساب مصرفي ، أو نقل النقود عبر الحدود ، أو شراء سلع عالية القيمة مثل الأعمال الفنية أو المعادن الثمينة والأحجار ، وقد تتطوي عملية غسل الأموال الأكثر تعقيداً على طبقة معقدة من المعاملات المالية ، مثل تحويل النقد إلى أدوات نقدية أو استخدام شركات وهمية خارجية لإخفاء مصدر العائدات .
- 8.1 ما هو تمويل الإرهاب؟
- 9.1 تمويل الإرهاب هو عملية جمع/تحصيل أو نقل أو استخدام الأموال بشكل مباشر أو غير مباشر لدعم الأنشطة الإرهابية أو الإرهابيين الأفراد أو المنظمات الإرهابية ، يمكن استخدام هذه الأموال لأغراض مختلفة بما في ذلك التخطيط للهجمات، وتجنيد الأعضاء ، ونشر الدعاية ، وشراء الأسلحة ، وإنشاء الشبكات أو الملاذات الآمنة ، ويمكن أن تأتي الأموال المستخدمة في الإرهاب من مصادر قانونية وغير قانونية ، مما يصعب رصدها .

1 0.1 ما هي الاختلافات الرئيسية بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

1 1.1 متطلبات العناية الواجبة للعملاء (CDD) التي يجب على ما يسمى بالكيانات الملزمة ، بما في ذلك البنوك ، الامتثال لها ، هي نفسها إلى حد كبير بالنسبة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومع ذلك من حيث المفهوم، حيث يمكن إساءة استخدام النظام المالي والشركات والمهن الأخرى ذات الصلة (المعروفة باسم "الأعمال والمهن غير المالية المحددة") من قبل غاسلي الأموال وممولو الإرهاب ، ومع ذلك هناك اختلافات بين نوعي الجرائم وموضح في الجدول أدناه :

تمويل الإرهاب	غسل الأموال	الحافز
تمويل الأنشطة الإرهابية، لأسباب سياسية أو أيديولوجية على سبيل المثال.	الأرباح المالية و/أو تمويل الجرائم الجديدة.	
يمكن أن يكون التمويل من خلال مصادر قانونية وغير قانونية.	دائماً جريمة أصلية أساسية لتوليد العائدات.	مصدر الأموال
بصفة عامة، هناك حاجة إلى مبالغ صغيرة نسبياً للأنشطة الإرهابية، ولذلك غالباً ما تكون المعاملات أصغر وبالتالي يصعب اكتشافها.	غالباً ما تحتوي على مبالغ كبيرة من المال.	المبالغ المعنية
غالباً ما يستخدم طرقاً أبسط ويصعب اكتشافها ، مثل التحويلات البنكية الصغيرة أو تهريب النقود أو التمويل الجماعي أو الكيانات الواجهة مثل الجمعيات الخيرية.	توجد مخططات غسل أموال بسيطة ومعقدة ، لكن غاسلي الأموال المحترفين غالباً ما يستخدمون المعاملات المعقدة والشركات الوهمية والحسابات الخارجية والاستثمارات لجعل الأموال تبدو شرعية.	طرق الإخفاء

2 مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالقطاع المصرفي

1.2 مجموعة العمل المالي (FATF) هي أهم جهة عالمية في وضع المعايير فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT). وبما أن البنوك أداة مالية أساسية، فمن الطبيعي أن تعالج مجموعة العمل المالي العديد من متطلبات السياسة العامة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأنشطة المصرفية. على سبيل المثال، هناك "إرشادات لنهج قائم على المخاطر - القطاع المصرفي" لعام 2014 وتحتوي كل من التوصيات الأربعين والملاحظات التفسيرية على العديد من الإشارات إلى البنوك، بما في ذلك العلاقات المصرفية المراسلة والبنوك الوهمية. تمت معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاع المصرفي على وجه التحديد في الكويت في التقييم الوطني لمخاطر الكويت لغسل الأموال وتمويل الإرهاب (NRA) في يونيو 2022 وفي تقرير التقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت (MER) المعتمد من قبل مجموعة العمل المالي في أكتوبر 2024.

3.2 التقييم الوطني للمخاطر في الكويت لشهر يونيو 2022

4.2 اعتمدت الكويت في يونيو 2022 تقييماً وطنياً للمخاطر بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فيما يلي عن القطاع المصرفي ومخاطر غسل الأموال:

"يعد القطاع المصرفي من القطاعات التي لها تأثير كبير وفعال على النشاط الاقتصادي في الكويت. وهي تتألف من مجموعة من البنوك المحلية وفروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف بنك الكويت المركزي".

"يتعرض القطاع المصرفي الكويتي لمخاطر غسل الأموال على المستوى المتوسط (M) ، بسبب التهديدات المحددة ذات المستوى المرتفع (H) ، ونقاط الضعف المحددة عند متوسط - منخفض (ML)"

5.2 أما فيما يتعلق بمخاطر تمويل الإرهاب في القطاع المصرفي، فقد تمت الإشارة إلى ما يلي في NRA:

"القطاع المذكور (القطاع المصرفي) يستخدم في جرائم تمويل الإرهاب، بسبب تطور الخدمات المصرفية في تحويل الأموال عبر التطبيقات الإلكترونية والرسائل النصية التي تحمل رابطاً إلكترونياً للدفع عبر الأجهزة الذكية. كما يقوم معظم المتهمين بسحب الأموال لإرسالها إلى المنظمات الإرهابية من حساباتهم المصرفية ويقدمونها (نقداً) إلى المنظمين الذين يقومون بتسليم تلك الأموال. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستهداف منخفض (L) بسبب دور وجهات الجهات الرقابية في دولة الكويت في ردع الجريمة، وهو ما يفسر استمرار انخفاض مستوى حالات تمويل الإرهاب في البلاد".

6.2 تقرير التقييم المتبادل لشهر أكتوبر 2024 للكويت

7.2 يذكر في MER أن مخاطر غسل الأموال في القطاع المالي هي الأعلى فيما يتعلق بالبنوك وشركات الصرافة والأوراق المالية. وفيما يتعلق بالمصارف على وجه التحديد، فهي مسؤولة عن أكثر من نصف تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية . ولا يوجد في تقرير التقييم المتبادل المتوسط أي ذكر محدد لمخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بالقطاع المصرفي.

3 متطلبات العناية الواجبة لعملاء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك الملزمة بالإبلاغ عن حالات الاشتباه .

1.3 الأساس القانوني ذي الصلة

2.3 قامت المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي بوضع معايير تحدد الكيفية التي يفترض أن تتبعها الدول لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وهناك عدة أحكام مختلفة وكثير منها ذو صلة بالالتزام بتقديم التقارير ، وقد طبقت الكويت هذه المعايير في السياسات الوطنية وممارسات التعاون بين السلطات ذات الصلة والتشريعات. فيما يتعلق بالبنوك في الكويت، فإن الإجراءات القانونية التالية ذات أهمية خاصة:

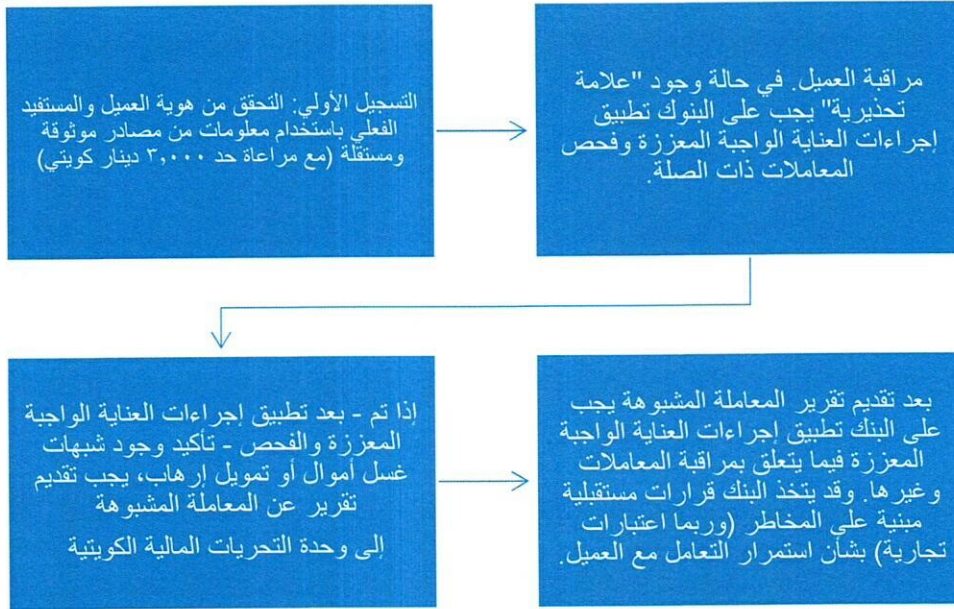
- القانون رقم 106 لسنة 2013: هو القانون العام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي ينطبق على جميع المؤسسات المالية والمهنة غير المالية المحددة .

- قرار وزاري رقم (37) لسنة 2013 - اللائحة التنفيذية للقانون رقم 106 لسنة 2013 - يدعم القانون رقم 106 لسنة 2013

- تعليمات من بنك الكويت المركزي الموجهة للبنوك المحلية والصادرة بتاريخ 2023/2/16 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3.3 متطلبات العناية الواجبة على العملاء

4.3 يمكن توضيح متطلبات العناية الواجبة عالية المستوى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعملاء (CDD) للبنوك الملزمة بالإبلاغ عن حالات الاشتباه من خلال الرسم البياني للعملية التالية:



5.3 وفقاً للمادة 1 من القانون 106 لعام 2013 ، فإن "العميل" هو أي شخص يقوم بأي من الأعمال التالية مع إحدى المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة ، ترتيب أو فتح أو تنفيذ معاملة أو علاقة عمل أو حساب له ، أو الشخص المشارك في التوقيع على معاملة أو علاقة عمل أو حساب له ، أو الشخص الذي خصص أو حول له حساب أو حقوق أو التزامات بموجب معاملة ما ، أو الشخص الذي يؤذن له بإجراء معاملة أو السيطرة على علاقة عمل أو على حساب ، أو الشخص الذي شرع في اتخاذ أي من الإجراءات السابقة .

6.3 وفقاً للمادة 1 من القانون رقم 106 لعام 2013 ، فإن "علاقة العمل" تتضمن عنصر الاستمرارية .

7.3 تشير المادة 6 من القرار الوزاري رقم 37 لسنة 2013 إلى المادة 5 وتحدد "الحد الأدنى المعمول به" بقيمة 3,000 د.ك (أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية) ، حيث أن الالتزام بتحديد هوية العميل أو المستفيد الفعلي والتحقق منه لا ينطبق إلا عندما تكون المعاملة أو علاقة العمل أو الحساب 3,000 د.ك على الأقل.

8.3 تحدد المادة 16 من القرار الوزاري مهلة قدرها يومان عمل لإبلاغ وحدة التحريات المالية بأي معاملة أو محاولة إجراء عملية إذا اشتبهت أو توافرت لديها الدلائل الكافية للاشتباه .

9.3 وسيتم تفصيل "الإشارات التحذيرية" الخاصة بالبنوك أدناه في البند 4 من هذه المذكرة الإرشادية، وسيتم توضيح متطلبات الإبلاغ ، بما في ذلك مفاهيم المعاملات المشبوهة وفقاً لوحدة التحريات المالية الكويتية بالتفصيل في البند 5 .

4 الإشارات التحذيرية لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب في القطاع المصرفي

4.1 كما هو مذكور أعلاه في مخطط العملية ، فإنه يجب على البنك إجراء العناية الواجبة المعززة وفحص المعاملة المعنية، حيث أن الإشارة التحذيرية تشير إلى أن المعاملة أو النشاط أو السلوك قد يكون مشبوهاً ويمكن أن يكون مرتبطاً بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال أو الجرائم المالية الأخرى ، ولا تعني الإشارات التحذيرية أن الجريمة قد تم ارتكابها ولكنها تشير إلى الحاجة إلى مزيد من العناية والفحص .

4.2 الخصائص الرئيسية للإشارات التحذيرية مذكورة في المادة 5 من القانون 106 لعام 2013:

- (أ) المعاملات المعقدة والكبيرة غير العادية
- (ب) أنماط غير عادية من المعاملات التي لا توجد لها أغراض أو أهداف اقتصادية أو مشروعة واضحة
- 4.3 يمكن أن تكون المعاملات محل الاشتباه معاملات لا تتماشى مع أنماط العمل العادية أو سلوك العميل ، أو معاملات لا تتوافق مع الملف المعروف للعميل أو سجله المالي أو معايير القطاع ، أو المعاملات التي لا يمكن للعميل تقديم تفسير واضح أو منطقي لها ، أو معاملات تتطويع مرتبطة بالبلدان التي تم تحديدها كعالية المخاطر .
- 4.4 تعتمد الإشارات التحذيرية على القطاع أو المهنة المعنية. وحتى ضمن قطاع أو مهنة محددة (في هذه الحالة البنوك في الكويت) ، فإن الإشارات التحذيرية تحدد حسب الإطار التشريعي والمالي والتجاري وطبيعة المنتجات.
- 4.5 بالنسبة للبنوك في الكويت ، يمكن أن تكون الإشارات التحذيرية التالية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب ذات صلة ، مرة أخرى اعتماداً على الأنشطة التي يقوم بها البنك الفردي:
- (أ) ملف مخاطر العميل
- (ب) مخاطر المعاملات ونشاط الحساب
- (ج) إساءة استخدام المنتج / الخدمة
- (د) مؤشرات مخاطر الاختصاص القضائي
- (هـ) المخاطر الهيكلية والملكية
- (و) الشبهات المرتبطة بالاحتيال
- (ز) التنبهات والوسائط السلبية
- (ح) إشارات تحذيرية محددة لتمويل الإرهاب
- 4.6 ملف مخاطر العميل
- 4.7 تحديد الهوية والعناية الواجبة
- المستندات الخاصة بالهوية غير واضحة أو مزورة
 - عدم الإفصاح عن الملكية المستفيدة أو مصدر الثروة / مصدر الأموال
 - التباينات بين الأنشطة الاقتصادية المعلنة والأنشطة الملحوظة
- 4.8 الأشخاص المعرضون سياسياً (PEPs)
- الثروة أو الأصول / الأموال الواردة لا تتماشى مع المنصب أو الراتب
 - إشراك أفراد الأسرة أو المقربين في النشاط المالي
 - استخدام الهياكل المعقدة لإخفاء تورط الأشخاص المعرضين سياسياً
- 4.9 سلوك العملاء غير العادي
- يتجنب الاتصال المباشر أو يصر على السرية
 - المراوغة أو رد الفعل المبالغ فيه بالرّد على استفسارات البنك لدى تعبئة نموذج اعرف عميلك
 - تغييرات مستمرة في العنوان أو معلومات الاتصال أو المفوضين على الحساب
- 4.10 مخاطر المعاملات ونشاط الحساب

4.1.1 النقد وتدفقات الدفع

- الإيداعات أو السحوبات النقدية المنظمة والمجزئة
- المعاملات المفاجئة ذات الحجم الكبير دون أساس منطقي واضح
- إيداعات أو مدفوعات من أطراف ثالثة غير المتوافقة مع الملف الشخصي للحساب

4.1.2 الإقراض والضمانات المالية

- القروض التي تسدد مبكراً بمبالغ مقطوعة من مصادر غير واضحة
- الضمانات الصادرة لأطراف غير معروفة أو بدون مبرر تجاري أو اقتصادي
- طلبات الاعتمادات المستندية أو الضمانات المرتبطة بالشركات الوهمية

4.1.3 أنماط استخدام الحساب

- عدم حدوث نشاط بالحساب لفترة طويلة نسبياً يتبعه معاملات مالية ذات حجم كبير غير معتاد .
- إرسال الأموال الواردة إلى الحساب إلى الخارج وبفترة قصيرة دون أي مبرر تجاري.
- الحسابات الشخصية المستخدمة في نشاط تجاري واضح أو العكس.

4.1.4 إساءة استخدام المنتج / الخدمة

4.1.5 التمويل التجاري وخطابات الاعتماد

- عدم التطابق في المستندات: الفواتير غير المتسقة، الفواتير الزائدة/المنخفضة
- مخططات إعادة التصدير بدون قيمة مضافة أو منطق اقتصادي
- استخدام التجارة العابرة من خلال الولايات القضائية عالية المخاطر

4.1.6 الخدمات المصرفية المراسلة

- المؤسسات المراسلة ذات ضوابط مكافحة غسل الأموال الضعيفة أو العاملة في المناطق عالية الخطورة
- تمرير تحويلات ليس لها علاقة بنشاط العميل الأساسي
- تدخل غير عادي للحسابات دون وضوح هوية العملاء الفعليين

4.1.7 إدارة الصناديق وخدمات المحافظ

- إدارة الأموال نيابة عن العديد من الأطراف الثالثة غير ذات الصلة
- الأموال المدارة أو المستثمرة في مناطق جغرافية عالية المخاطر أو خاضعة للعقوبات
- التدفقات الداخلة/السحوبات المفاجئة من المحافظ الاستثمارية التي لا تتوافق مع تحمل المخاطر أو ملف الاستثمار

4.1.8 مؤشرات مخاطر الاختصاص القضائي

4.1.9 التعامل مع دول عالية الخطورة

- التعاملات مع الدول المدرجة في مجموعة العمل المالي (القائمة الرمادية/السوداء) أو المدرجة في قوائم عقوبات الأمم المتحدة .

4.2.0 مناطق النزاع أو الإرهاب

- تدفقات الأموال من وإلى البلدان المعروفة بالاضطرابات المدنية أو النزاعات أو التطرف.
- أنماط التحويلات المالية إلى المناطق المتضررة من الإرهاب دون روابط اقتصادية .

4.2 1 كيانات قانونية تستخدم لنقل الأموال أو الأصول بغرض تقليل الضرائب

- استخدام الشركات الوهمية أو الصناديق الاستثمارية المسجلة في الملاذات الضريبية
- يحتفظ العميل بحسابات مصرفية أو شركات في ملاذات سرية أو ولايات قضائية مدرجة
- توجيه غير مبرر للأموال عبر مراكز مالية خارجية متعددة

4.2 2 المخاطر الهيكلية والملكية

4.2 3 الافتقار إلى الشفافية القانونية والملكية

- هياكل معقدة تخفي الملكية المفيدة النهائية
- تغييرات متكررة في الملكية أو سلاسل تحكم غير واضحة
- وجود مدراء أو مفوضين بالتوقيع غير المرتبطين بالنشاط التجاري

4.2 4 الشركات الوهمية وشركات الواجهة

- الكيانات التي ليس لها عمليات حقيقية أو وجود مادي
- عنوان مسجل تمت مشاركته مع كيانات متعددة غير ذات صلة
- تدفقات مالية واردة وصادرة بدون تفسير أو ارتباط لنشاط الأعمال المعلن

4.2 5 الاشتباه المرتبط بالاحتيال

4.2 6 سلوك المعاملات الذي يوحي بالاحتيال

- نمط تلقى ودائع كبيرة يتبعها سحبات فورية دون مبرر اقتصادي واضح
- يتم عكس المعاملات المتكررة بعد فترة وجيزة من معالجتها، خاصة عندما تكون مرتبطة بالرسوم المتنازع عليها أو الاحتيال المشتبه به في البطاقة
- زيادة مفاجئة في حجم المعاملات أو قيمتها في الحسابات المستخدمة سابقاً للحد الأدنى من النشاط ، خاصة بعد تسجيل الدخول عبر الإنترنت من مناطق جغرافية جديدة
- الحسابات التي تتلقى عدة مدفوعات صغيرة من أشخاص مختلفين بمراجع أو أنماط متشابهة، وعادة ما ترتبط بعمليات الاحتيال .

4.2 7 ملف تعريف العميل والارتباط بالمخططات المعروفة

- عميل أو حساب مرتبط بمخططات احتيال معروفة مثل التصيد الاحتيالي أو اختراق البريد الإلكتروني أو عمليات الاحتيال الاستثمارية.
- المعاملات المرتبطة بحسابات الأفراد الذين يتم استغلالهم لنقل الأموال غير المشروعة من خلال عمليات الاحتيال عبر الإنترنت .

4.2 8 التنبيهات والوسائط السلبية

4.2 9 المخاطر الخارجية

- تنبيهات وحدة التحريات المالية الكويتية أو القوائم الدولية أو تقارير النائب العام (مثل العقوبات والقضايا الجنائية)
- العملاء أو المدراء أو المستفيدون الحقيقيون الذين تتضمن بشأنهم إجراءات أو تحقيقات المحاكم الأجنبية.

4.3 0 تنبيهات النظام الداخلي

- تقوم أنظمة مراقبة المعاملات بالإبلاغ عن انتهاكات القواعد المتكررة (مثل السرعة والحجم والوجهة).

4.3 1 الإشارات التحذيرية الخاصة بتمويل الإرهاب

4.3 2 المخاطر الفردية أو الكيانات

- يظهر العميل في قوائم العقوبات الدولية و القائمة المحلية .
- روابط مع الجمعيات الخيرية أو الصناديق الاستثمارية أو المؤسسات التي لا يتم التعرف على مصدر تمويلها أو المستفيدين منها

- استخدام الحسابات الشخصية لتلقي أو توزيع الأموال المجمعة

4.3 3 أنماط المعاملات التي تشير إلى تمويل الإرهاب

- تحويلات متكررة منخفضة القيمة إلى مناطق النزاع المعروفة بعمليات الإرهاب .
- تمويل التبرعات أو الجمعيات المجتمعية دون شفافية
- الأموال التي ترسل إلى الخارج ثم يتم إعادة المبالغ بعد ذلك بوقت قصير دون وجود سبب اقتصادي
- المعاملات التي تتطوي على مبالغ نقدية كبيرة، ولا سيما عمليات السحب بالقرب من النقاط الحدودية

4.3 4 مخاطر المنظمات غير الربحية

- حسابات المنظمات غير الحكومية التي ترسل كميات كبيرة إلى الخارج دون مصاريف برمجية محليا
- التبرعات المنظمة لتجنب اكتشافها (على سبيل المثال المبالغ التي تكون أقل من 3,000 د.ك)
- استخدام الحوالة أو أنظمة MVTs غير الرسمية خارج التنظيم.

5 فحص المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها

1.5 كما ذكر أعلاه في القسم 3 ، يستنتج من المادة 5 من القانون رقم 106 لعام 2013 ، أن المعاملة تحتاج إلى مزيد من الفحص إذا كانت معقدة وكبيرة بشكل غير عادي أو إذا كان هناك نمط من المعاملات لا يوجد لها غرض أو هدف اقتصادي أو قانوني واضح له. تستخدم الإشارات التحذيرية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مثل هذا الفحص.

2.5 وعادة ما يتم إجراء الفحص وفقا للمادة 5 من قبل وظيفة المخاطر في كيان الأعمال التجارية أو وظيفة الامتثال، أي الموظفين التنفيذيين الذين لديهم معرفة في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإذا تم تقييم هذه المعاملة على أنها معاملة مشبوهة، فإن هذا التقييم عادة ما يتم تصعيده إلى التسلسل الهرمي الرسمي في البنك ، وعادة ما يتخذ القرار الرسمي بتقديم تقرير إلى وحدة التحريات المالية الكويتية .

3.5 لا يحدد التشريع جدولاً زمنياً أقصى للفحص ، تماماً كما لا يوجد جدول زمني محدد للتصعيد واتخاذ القرار الرسمي من قبل التسلسل الهرمي للبنك. ومع ذلك، من الواضح أن هذه العمليات تحتاج إلى الانتهاء منها في أسرع وقت ممكن.

4.5 الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

5.5 عندما يتخذ البنك قراراً رسمياً باعتبار المعاملة مشبوهة، يتم إرسال تقرير عن المعاملات المشبوهة ("STR") إلى وحدة التحريات المالية الكويتية خلال يومي عمل و "دون تأخير".

- 6.5 ومصطلح "دون تأخير" يعني القليل من الوقت ، حيث أنه يتوجب على البنوك تقديم المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية في موعد لا يتجاوز يومي عمل بعد ظهور الاشتباه (أو الأسباب المعقولة للاشتباه) (انظر المادة 16 من القرار الوزاري رقم 37 لعام 2013).
- 7.5 ويترتب صراحة من كل من المادة 12 من القانون رقم 106 لسنة 2013 والمادة 15 من القرار الوزاري رقم 37 لسنة 2013 على وجوب الإبلاغ عن الاشتباه "بعض النظر عن قيمته". وفي هذا السياق، وفي هذا السياق ينبغي أن يوضع في الاعتبار مبلغ 3,000 دينار كويتي التي تنبثق عن المادة 6 من القرار الوزاري، مما يعني أنه في الواقع قد تكون هناك حاجة إلى الإبلاغ المعاملات المشبوهة حتى لو لم يقيم البنك باتخاذ تدابير العناية الواجبة للعميل (حتى الآن).
- 8.5 إن تقرير المعاملات المشبوهة ليس بلاغاً أو شكوى لوزارة الداخلية ، ولا يمكن استخدامه من قبل سلطات إنفاذ القانون كدليل على ارتكاب جريمة، إنما هو جزء من التحريات التي يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية استخدامها في أعمالها .
- 9.5 عادة ما توضح تقارير المعاملات المشبوهة بالتفصيل ما يلي:
- (أ) العميل : أي الاسم والعنوان والهوية والمهنة وما إلى ذلك.
- (ب) المعاملة : أي المبلغ والعملة والتاريخ والطريقة والأطراف المعنية والغرض وما إلى ذلك.
- (ج) جميع المعلومات المتعلقة بالفحص الذي أدى إلى إعداد التقارير ، بما في ذلك التحليل
- (د) سبب الاشتباه ، أي شرح "مؤشرات الاشتباه" .
- (هـ) الوثائق الداعمة (إن وجدت) ، مثل المعاملات المنقولة ، ونسخ من مستندات تدابير العناية الواجبة وما إلى ذلك.
- (و) في حالة القيام بالعديد من المعاملات ، يجب تحديد فترة الاشتباه .
- 10.5 كما أنه من غير القانوني إبلاغ العميل بإرسال تقرير المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية (ما يسمى بالتنبيه المسبق).
- 11.5 دور وحدة التحريات المالية الكويتية
- 12.5 الأساس القانوني لوحدة التحريات المالية الكويتية هو المادة (16) من القانون 106 لعام 2013، والتي انبثق منها وحدة تسمى "وحدة التحريات المالية الكويتية" . ووحدة التحريات المالية الكويتية هي شخصية اعتبارية مستقلة وتعمل بوصفها الجهة المسؤولة عن تلقي وطلب وتحليل وإحالة المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن يكون عائدات متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استخدامها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب، ووحدة التحريات المالية الكويتية ليست هيئة لإنفاذ القانون بل سلطة إدارية.
- 13.5 يجب الإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة إلى وحدة التحريات المالية عبر منصة رقمية تسمى GoAML، والتي تلتزم جميع الجهات المبلغة في الكويت باستخدامها.
- 14.5 تجري وحدة التحريات المالية الكويتية تحليلاً استراتيجياً للموضوعات الهامة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكذلك تجري أيضاً تحليلاً فنياً لتقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من قبل المؤسسات المالية أو الاعمال والمهن غير المالية المحددة في القانون 106 لعام 2013 ، وعندما يؤكد التحليل الفني الذي أجرته وحدة التحريات المالية الكويتية الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب فإنه بناءً على القانون رقم 106 لعام 2013 يجب إرسال نسخة من التقرير إلى النيابة العامة، وغالباً ما تقرر النيابة العامة إذ تقوم وحدة غسل الأموال أو وحدة تمويل الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية بإجراء التحقيق الأولي ، بما في ذلك جمع الأدلة ، وبعد ذلك تقرر النيابة العامة ما إذا كانت ستباشر الدعوى أم تحفظها.



- 1 5.5 وحدة التحريات المالية الكويتية هي المسؤولة أيضاً عن تحديد البلاد التي تعتبر عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاهها من قبل المؤسسات المالية أو الاعمال والمهن غير المالية.
- 1 6.5 يحق لوحدة التحريات المالية الكويتية الحصول من أي شخص خاضع لالتزام الإبلاغ المنصوص عليه في القانون رقم 106 لعام 2013 على أي معلومات إضافية ترى أنها ضرورية لأداء مهامها .



التاريخ : 17 ربيع الأول 1447
الموافق : 9 سبتمبر 2025
الإشارة : 105/2 / 2025/

المحافظ

٨٩٤٩ - ٨٩٠٩

تعميم رقم (2/رب/رب أ/595/2025)

إلى جميع البنوك المحلية

بشأن الدليل الإرشادي فيما يخص التزامات الإخطار عن عمليات الاشتباه

في غسل الأموال وتمويل الإرهاب

السيد رئيس مجلس الإدارة المحترم

تحية طيبة وبعد،

في نطاق تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وفي إطار التعاون المشترك بين كل من بنك الكويت المركزي ووحدة التحريات المالية الكويتية .

تجدون مرفقاً الدليل الإرشادي بشأن التزامات الإخطار عن عمليات الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتي تم نشره على الموقع الإلكتروني الخاص بوحدة التحريات المالية الكويتية لمراعاة الاسترشاد بما تضمنه الدليل سالف الذكر .

مع أطيب التمنيات ،،،

باسل أحمد الهارون

فهد المشاري	أشرف خشبه	دينا الايوب	زيد العريقان	د. محمد الخميس
فهد	عن أشرف	دينا الايوب	Zaid	